Document: REPL. VIII/3/R.4
Agenda: 6
Date: 8 July 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق – الدورة الثالثة

روما، 8–9 يوليو/تموز 2008

للاستعراض

مذكرة إلى السادة أعضاء هيئة المشاورات

هذه الوثيقة معروضة على هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق لاستعراضها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات هيئة المشاورات، يرجى من السادة الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Kanayo F. Nwanze
نائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
رقم الهاتف: 2518 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.nwanze@ifad.org

P. Justin Kouka
مستشار خاص لنائب رئيس الصندوق
رقم الهاتف: 2299 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.kouka@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

استجابة الصندوق للزيادات في أسعار الأغذية

أولا – المقدمة

1- في اجتماع رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حذر الأمين العام للمنظمة بان كي مون من أن "الأزمة المتزايدة باطراد لتوفر الأغذية حول العالم قد بلغت حد الطوارئ". وناشد المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات "ملحة ومنسقة". وقد ردد هذه الدعوة لتنسيق الجهود رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه بقوله: "إن الاستجابة بفعالية لأثر ارتفاع أسعار الأغذية يجب أن تشكل أولوية قصوى للمجتمع الدولي، وبخاصة عندما يتضافر هذا الأثر مع الآثار المتوقعة لتغير المناخ."

2- وتتطرق هذه الوثيقة تحديدا لجهود الصندوق الخاصة كجزء من الجهود العالمية للاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية. وهي تلخص أولا نطاق المشكلة، والعوامل المتسببة بارتفاع أسعار الأغذية، ومن ثم توفر تحليلاً للسياق ومناقشة لأسواق الأغذية فيما يتعلق بالمجموعة المستهدفة في الصندوق، وهي السكان الريفيون الفقراء، وأثر ارتفاع أسعار الأغذية على هذه المجموعة على وجه العموم، وعلى النساء على وجه الخصوص، والخيارات السياساتية والإجراءات الحكومية الضرورية لمواجهة هذه الأزمة. وأما القسم الأخير منها فيضع استجابة الصندوق للأزمة في سياق نهج على نطاق المنظومة، ويلخص الملحق بهذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذها الصندوق، أو التي يخطط لاتخاذها على المدى القصير للتخفيف من أثار هذه الأزمة.

ثانيا – الخلفية والعوامل المتسببة

ألف – نطاق المشكلة

3- في أبريل/نيسان 2008، سجل العالم أعلى معدل أسعار للسلع الرئيسية في السنوات العشر الماضية. فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعا حاداً على مدى السنتين الماضيتين في الأسواق العالمية. إذ تضاعف سعر القمح في أقل من سنة، في حين شهدت أسعار سلع رئيسية أخرى كالذرة والأرز زيادات مماثلة. وشمل هذا الارتفاع الهائل في الأسعار العالمية للسلع جميع السلع الغذائية والعلفية الرئيسية وغدا مثار قلق عالمي. وقد تم توثيق هذه التوجهات توثيقاً جيداً من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من المنظمات. فقد أشارت تقديرات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية إلى أن الأسعار في الأسواق العالمية في بداية عام 2008، قد تجاوزت الضعف مقارنة بالعام 2000، ويتنبأ لهذا التوجه التصاعدي بالاستمرار، ويختلف نطاق هذه المشكلة والعوامل المتسببة بها باختلاف المحصول والإقليم والبلد.

4- بدأت الارتفاعات الهائلة في أسعار الأغذية تظهر بعض التراجع، فقد انخفض مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من 217 نقطة في مارس/آذار 2008 إلى 216.7 نقطة في أبريل/نيسان 2008. وانخفضت أسعار القمح بحدود 40 في المائة منذ وصولها إلى أعلى مستوياتها في

فبراير/شباط 2008. ومع ذلك فقد حذر خبراء الزراعة أنه وبسبب جملة من العوامل (التي سنناقشها أدناه) – وبخاصة الظروف الجوية القاسية والطلب المتنامي على المحاصيل لصناعة الوقود الحيوي، فإن هذه النزعة نحو تراجع الأسعار قد تتوقف. علاوة على ذلك وحتى لو استقر التضخم في أسعار الجملة لمحاصيل الأغذية بعد امتصاص تأثيرات الصدمات على المدى القصير وإعادة تكيف الأسواق معها، فيتوقع للأسعار أن تستمر في بقائها مرتفعة، لأن الشركات ستمرر الزيادات السابقة إلى المستهلك.

5- علاوة على ذلك، وبالمقارنة مع أزمة الأغذية في السبعينات من القرن الماضي، أو أزمة الذرة عام 1996، حيث تراجعت الأسعار إلى مستوياتها السابقة بصورة سريعة نسبياً، يتوقع للأزمة الحالية أن تكون أطول أمداً. وقد أشارت منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى احتمال بقاء أسعار الأغذية أكثر ارتفاعاً بصورة معتبرة بالقيم الإسمية مما كانت عليه في الماضي، مع إمكانية تراجعها في السنوات القليلة القادمة عن مستوياتها القياسية الحالية.

6- يواجه مئات الملايين من السكان الفقراء الجوع وسوء التغذية بسبب ارتفاع أسعار الأغذية. وتتهدد قدرة بعض مزارعي الحيازات الصغيرة البالغ عددهم 450 مليون شخص للاستجابة للأزمة من خلال زراعة المزيد من الأغذية، الارتفاعات المتزايدة في أسعار الطاقة والأسمدة. ولن يتمكن بعض المزارعين الفقراء من جني منافع ارتفاع أسعار الأغذية لأنهم لا يملكون ما يكفي لمواجهة الارتفاع في تكلفة الأسمدة والبذور لزراعة محاصيل الموسم القادم. ويمثل المزارعون الفقراء جوهر أي حل لمشكلة الأغذية في العالم في يومنا هذا ولمشكلتي الجوع والفقر على المدى الطويل.

باء – العوامل المتسببة في ارتفاع أسعار الأغذية

7- الأزمة الحالية نتاج عوامل متعددة ومتداخلة تتراوح بين القصيرة والطويلة المدى، من الأسباب الدورية إلى الأسباب الهيكلية، ومن جانب العرض إلى جانب الطلب. وفي حين يسود إجماع عام على العوامل الرئيسية المهمة، المتسببة في الأزمة، هنالك إجماع أقل على أهميتها النسبية. فالعوامل الدورية بطبيعتها ظواهر قصيرة الأمد وستخف وطأتها بمرور السنة، إلا أن للعوامل الهيكلية أثار متوسطة أو طويلة الأمد، وقد تؤدي إلى بقاء أسعار الأغذية مرتفعة لفترة من الزمن في المستقبل. وتحدد هذه الوثيقة فقط القليل من العوامل التي تسببت في ارتفاع الأسعار.

هبوط طويل الأمد في الاستثمار في الزراعة

8- من العوامل الهامة المتسببة في بطء نمو المردود وضعف أداء القطاع الزراعي، انخفاض الاستثمارات العامة في الزراعة (الجدول 1). فقد تلقى قطاع الزراعة 18 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية عام 1979، في حين لم يحظ إلا بـــ 3.5 في المائة منها عام 2004. وعلى سبيل المثال، انخفضت المعونة الإجمالية للزراعة في أفريقيا من 1.9 مليار دولار أمريكي عام 1981 إلى 1 مليار دولار أمريكي عام 2001، وفقاً لبيانات البنك الدولي. وفي عام 2007 كان إجمالي المساعدة الإنمائية

الرسمية للزراعة أقل من 3 في المائة، وذلك على الرغم من الاعتراف بأن الزراعة أكثر فعالية في زيادة دخول الفقراء بحوالي 2.5 إلى 3 مرات مقارنة بغيرها من الاستثمارات غير الزراعية.[1]

نسبة الإنفاق على الزراعة إلى إجمالي الإنفاق في البلدان النامية

السنة	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية
1980	%6.4	%15	%8
2002	%4.5	%5.6	%2.5

المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام 2007

تغير هيكلي في الطلب مرتبط بزيادة عدد السكان

9- مع النمو الاقتصادي السريع في بعض البلدان، وخاصة في آسيا، ازداد الطلب على الحبوب بصورة معتبرة للاستهلاك وللإنتاج الحيواني معاً. علاوة على ذلك، فقد طرأ تغير هيكلي على الطلب، مع التحول نحو أنظمة غذائية أكثر اعتمادا على اللحوم في الاقتصاديات سريعة النمو. وقد أدى ذلك، مترافقا بنمو تعداد السكان والدخول، إلى دفع الطلب على الحبوب تصاعديا. وفي بعض المناطق المكتظة بالسكان، تمت خسارة أراضٍ عالية الإنتاجية، وبخاصة الأراضي المخصصة لزراعة الأرز، لتستخدم في الإسكان والتنمية الصناعية. أو في إنتاج محاصيل نقدية مثل محاصيل الوقود الحيوي. وتشير الإسقاطات إلى أن آسيا بحاجة لأن تنتج عام 2015، 38 مليون طن من الأرز زيادة على إنتاجها عام 2005 لتسد الطلب على الأرز الذي يتزايد بمعدل 5 ملايين طن سنوياً.

10- أدت الزيادة المطردة في أسعار النفط الخام إلى زيادة الطلب على الوقود الحيوي، وإلى نقلة واسعة النطاق من إنتاج المحاصيل الغذائية إلى إنتاج محاصيل الوقود الحيوي. وبالإضافة إلى مساهمته في الضغوط التضخمية العامة، فإن الارتفاع في أسعار النفط قد أدى أيضا إلى زيادات معتبرة في تكاليف النقل الذي يؤثر بدوره على توفر الإمدادات العالمية من الغذاء وعلى الأسعار العالمية للأسمدة الضرورية للإنتاج الزراعي واسع النطاق.

11- شجع ارتفاع أسعار النفط، والمخاوف المتعلقة بتغير المناخ، الاستثمارات في الوقود الحيوي، مما خلق ضغوطات متزايدة على التجارة الدولية للحبوب والأعلاف وعلى الأراضي الزراعية في بعض البلدان. وعلى الرغم من عدم توثيق حجم الأثر المباشر للسوق المتزايد للوقود الحيوي حتى الآن، إلا أنه يتوقع لإنتاج الأغذية أن يتأثر بصورة جدية في حال استمرار هذا التوجه، وهو ما حصل فعلا بالنسبة لسوق الذرة.

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام 2007 (واشنطن العاصمة: البنك الدولي).

الظروف الجوية القاسية وغيرها من الآثار السلبية لتغير المناخ

12- أدت مواسم الحصاد السيئة في المناطق الرئيسية لإنتاج الحبوب التي تسببت بها أساسا الظروف الجوية القاسية عامي 2005 و2006 إلى تدهور معتبر في العرض من الأغذية، حيث بلغ النقص في المردود 4 و7 في المائة على التوالي. وقد لطفت استجابة العرض لزيادة الأسعار عام 2007 جزئيا من هذا الوضع. وأسهمت الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف الواسع الانتشار في الصين والهند عام 2002، وأعاصير الفلبين عام 2006، وموجات الجفاف المتعاقبة في أستراليا عام 2006، والفيضانات الكبيرة في بنغلاديش عام 2007، والإعصار الأخير الذي ضرب بورما، مع العوارض الأقل حدة لتغير المناخ والتي تؤثر في جميع الأحوال في زيادة الضغط على الأراضي والمياه، في تراجع الإنتاج وما أعقبه من زيادات في أسعار الأغذية.

هبوط تاريخي في الاحتياطيات العالمية من الأغذية

13- تراجعت احتياطات العالم من الحبوب الغذائية إلى أدنى مستوياتها منذ العام 1976. ويعزى ذلك أيضا إلى التراجع الهيكلي في مستويات الاحتياطيات التي بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي في أعقاب التغييرات التي طرأت على البيئة السياساتية نتيجة لاتفاقيات جولة أوروغواي. وتشير التوقعات إلى أن احتياطات الأرز والقمح والذرة قد تراجعت بأكثر من 40 في المائة بين عامي 2002 و2007[2]. علاوة على ذلك، فالعالم يستهلك من الأغذية أكثر مما ينتج مما يخلق حالة من انعدام التوازن بين العرض والطلب، كما هو واضح من تناقص أكوام احتياطي الحبوب الرئيسية. وقد تكون الاحتياطيات المتناقصة المحفز الذي أثار الجولة الأولى من المضاربات في العرض في السنوات الأخيرة، إضافة إلى انعدام استقرار الأسواق المالية العالمية.

عوامل أخرى

14- أسهمت عدة عوامل أخرى، إضافة إلى تلك المذكورة أعلاه، في الأزمة الحالية، منها اثنان جديران بتسليط الضوء عليهما وهما: (1) انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى و(2) عدم ملاءمة سياسات التجارة التي تسببت بتشوهات في السوق العالمية. ومع ذلك يبقى التدهور في نمو الإنتاجية في الزراعة العامل المتسبب الأهم.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أبريل/نيسان 2008، آفاق المحاصيل ووضع الغذاء، روما.

ثالثا – تحليل السياق

ألف – الصلة بمهمة الصندوق

15- أنشى الصندوق لتمويل مشروعات التنمية الزراعية لأغراض إنتاج الأغذية في البلدان النامية في المقام الأول. وهدفه تعبئة موارد إضافية لإتاحتها بشروط تيسيرية للتنمية الزراعية في الدول النامية الأعضاء فيه[3].

المجموعة المستهدفة وأسواق الأغذية

16- تعتبر المجموعات المستهدفة في الصندوق، أي السكان الريفيون الفقراء، في معظم البلدان وفي أوقات مختلفة من العام بائعة للأغذية ومشترية لها في الوقت ذاته. وبالتالي فإن سبل عيش جميع هؤلاء البشر تتحدد بشدة بكل من أسعار باب المزرعة للمنتجين والأسعار التي يتوجب عليهم دفعها لشراء الأغذية كمشترين في آن معاً. ويتم الإحساس بأثر ارتفاع الأغذية بصورة مختلفة ويعتمد ذلك على كون السكان المعنيين مشترين صافين أو بائعين صافين.

17- ومن شأن تحليل شامل ومعمق أن يدخل التباين والاختلاف على المستويين الإقليمي والقطري ليتحرى مدى استجابة هؤلاء السكان للإشارات القادمة من السوق. وقد وجد مسح أجراه الصندوق بداية عام 2008 في البلدان التي يعمل بها أن الأسعار المدفوعة لمنتجي الأغذية قد ازدادت في العام الماضي في جميع الأقاليم وأغلب البلدان. ولكن مدى هذه الزيادة تباين بصورة معتبرة من بلد لآخر ومن محصول لآخر. وقد عكست أسعار الأغذية للمستهلك المستويات المختلفة لزيادات أسعار المنتج. وكانت بدورها متباينة بصورة معتبرة، وفي أغلب البلدان ارتفعت أسعار المستهلك أكثر من أسعار المنتج.

الأثر على السكان الريفيين الفقراء

18- كان ارتفاع الأسعار المحلية أقل من الأسعار العالمية بسبب الأثر المتضافر لضعف الدولار الأمريكي وسياسات تثبيت الأسعار التي تطبقها الحكومات الوطنية في البلدان المنتجة الرئيسية. وتركز التحليلات الراهنة لكل من وسائل الإعلام والمنظمات الدولية بصورة أوضح على الوضع في المناطق الحضرية، متجاهلة الأثر على المناطق الريفية.

19- في بعض البلدان، وبخاصة في المناطق النائية، لم يكن هنالك أي تمرير لزيادات الأسعار إلى المنتجين على باب المزرعة، أو كان هذا الأثر في حده الأدنى، في حين تم تمرير الزيادات في تكاليف النقل ومدخلات الزراعة وبخاصة الأسمدة بصورة مطردة، مما أثر سلباً على آفاق دخول السكان الريفيين وبخاصة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وللحصول على استجابة في العرض من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، يجب السماح للارتفاع في الأسعار العالمية للأغذية بالتحرك نحو باب المزرعة. علاوة على ذلك، وفي بعض البلدان، من المحتمل أن يكون لزيادة المنافسة على

[3] المادة 2 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التي تبناها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتاريخ 13 يونيو/حزيران 1976 ودخلت حيز التنفيذ في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1977.

الأصول من الأراضي والغابات والمعادن بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، والنخبة الحضرية والشركات المتعددة الجنسيات أثر سلبي على ملكية وإدارة الموارد الطبيعية.

20- وكما تم ذكره سابقا، فإن من شأن نهج متمايز على أساس الإقليم والبلد أن يوفر صورة أوضح عن مدى انخراط السكان الريفيين الفقراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأسواق الوطنية والإقليمية. وقد أظهر مسح للصندوق أنه يتوجب على أولئك الذين يعتبرون مشترين للمنتجات الغذائية الأساسية أن يدفعوا أكثر لتلبية احتياجاتهم من الأغذية في حين أن أولئك الذين يعتبرون بائعين، قد وجدوا في العديد من الحالات أن شروط التجارة قد تحركت ضدهم وأن بيع منتجاتهم لتلبية احتياجاتهم النقدية قد غدا أقل جاذبية. ومن الواضح أن مشتري الأغذية هم أكثر من يعاني. وفي بعض البلدان، وبخاصة في أفريقيا، بدأت الأسر بخفض استهلاكها اليومي من الأطعمة و/أو بدأت تتحول من نظم غذائية تعتمد على الحبوب إلى نظم أخرى أساسها الدرنيات. وقد بدأ أثر هذا التحول يظهر بالفعل على شكل زيادة في مستويات سوء التغذية ونقص التغذية في بلدان عديدة مثل مالي.

21- ووفقاً لمعهد التنمية الخارجية[4]، فإن الآفاق المحتملة للفقراء قاتمة على المدى القصير، وأكثر كآبة على المدى المتوسط. فعلى المدى القصير يتوقع للدخول أن تتدهور بأكثر مما يقدر بـــ 25 في المائة، وأن يقل استهلاك الأغذية بحوالي 20 في المائة. وعلى المدى المتوسط، وعلى الرغم من أن الإسقاطات تشير إلى تدهور الدخول واستهلاك الأغذية بمعدلات أقل، بحدود 11 و8 في المائة على التوالي، إلا أن هذه المعدلات تبقى مثيرة للقلق.

22- وإذا ما أريد لهذا الوضع أن يتحسن خلال العام القادم، فلا بد من بذل الجهود لتزويد المزارعين بالمدخلات الضرورية لزيادة الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن السياسات الحكومية بحاجة للتعديل للسماح للمزارعين بالاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية.

اعتبارات التمايز بين الجنسين

23- تلعب النساء دوراً رئيسيا في الاقتصاديات القائمة على الزراعة، ففي بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تسهم النساء بحوالي 80 في المائة من إجمالي إنتاج الأغذية مقارنة بحوالي 65 في المائة في آسيا و45 في المائة في أمريكا اللاتينية[5]. وفي المجتمعات الريفية على وجه الخصوص، تلعب النساء دوراً مركزيا في ضمان الأمن الغذائي الأسري. ولقد خرجت الدراسات بنتيجة مفادها أن دخل النساء وتحسين الأمن الغذائي الأسري وثيقا الارتباط. فعندما تحصل النساء على الدخل، يملن لصرف نسبة أعلى منه على الأغذية لأسرهن أكثر مما يفعله الرجال[6].

24- وتظهر الخبرات خلال الأزمات الإنسانية الحادة أو المزمنة، وكذلك أوضاع الفقر، أن النساء والأطفال والفتيات منهم على وجه التحديد، أكثر عرضة من الرجال والفتيان لانعدام الأمن الغذائي. ويمكن لارتفاع أسعار الأغذية أن ينتج حالات هشاشة وضعف مشابهة. ويمكن للتفاوت بين الجنسين الذي يميز ضد النساء ويحد من مساهمتهن الاقتصادية أن يؤدي إلى تكلفة اجتماعية واقتصادية عالية على الأفراد

[4] معهد التنمية الخارجية، أبريل/نيسان 2008. ارتفاع أسعار الأغذية: أزمة عالمية. لندن.
[5] البنك الدولي، 2001. التمايز بين الجنسين في عمليات الرصد والتقييم في التنمية الريفية. مجموعة أدوات. واشنطن العاصمة.
[6] المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، 1995. النساء؛ مفتاح الأمن الغذائي، متوفر على www.ifpri.org/pubs/fps/fps21.htm

والمجتمعات، وأن يعيق تقدمها. كذلك فإن لمثل هذا التفاوت أثر سلبي على فعالية تدخلات المعونة. ونظراً للدور الذي تلعبه النساء والمعوقات التي تواجه تمكينهن، يمكن لارتفاع أسعار الأغذية أن يسهم في إفقارهن. إلا أنه وحين تتمتع النساء بالحصول على الأراضي والمدخلات الزراعية يغدون قادرات على حماية استهلاكهن من خلال زيادة الإنتاج.

الخيارات السياساتية والإجراءات الحكومية

25- يتباين المدى الذي سعت إليه الحكومات للتصدي لقضية ارتفاع أسعار الأغذية تباينا كبيراً، وتتضمن الإجراءات المتخذة بهذا الصدد: تخفيض أو إلغاء الضرائب والرسوم على المستوردات من الحبوب الغذائية (مثلاً في أفريقيا، الكاميرون ومالي والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفي أمريكا اللاتينية كولومبيا وبيرو)، وتقييد الصادرات (أذربيجان وبوليفيا ومصر وغانا)، وفرض وتعزيز الضوابط السعرية (الفلبين)، وتقديم الدعم للمستهلك (موريتانيا ونيكاراغوا وتوغو)، وزيادة العرض باستخدام الاحتياطيات (تشاد)، ووضع أو توسيع جملة من البرامج الاجتماعية (باكستان وبنما). وقد أسهمت بعض الإجراءات التجارية إلى عدم استقرار الأسواق العالمية، كذلك فقد حدت أيضا من تمرير زيادات الأسعار إلى المنتجين، وبالتالي قللت من حوافزهم لزيادة الإنتاج.

26- اتخذت عدة حكومات، وبخاصة تلك التي تتبع نهج التدخل في الأسواق، إجراءات أكثر على المدى المتوسط والطويل بهدف الترويج للإنتاج المحلي وإمدادات السوق. وهي تتضمن الترويج للائتمان (اليمن والصين)، وتوفير الدعم الحكومي للإنتاج بما في ذلك أسعار شراء أعلى (مرة أخرى الصين واليمن إضافة إلى الأردن وباكستان والفلبين).

أزمة الأمن الغذائى فى هايتى

انعدام الأمن الغذائى والجوع مشكلتان مزمنتان فى هايتى، التى تعد أفقر بلد فى النصف الغربى من الكرة الأرضية. ومنذ الآثار السلبية التى خلفتها على وجه الخصوص الأمطار الغزيرة فى موسم الأعاصير عام 2007 على الإنتاج الزراعى، والارتفاع الفلكى فى الأسعار العالمية للأغذية، غدا الوضع غير مستدام بصورة متسارعة بداية العام 2008 فى هذا البلد الكاريبى – الذي يستورد 60 فى المائة من استهلاكه من الأغذية، وحتى 80 فى المائة بالنسبة لاستهلاكه من الأرز. وقد أدى ذلك إلى أحداث شغب دامية، واعتداءات على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفى 13 أبريل/نيسان 2008 صوت مجلس الشيوخ بحجب الثقة عن الحكومة وتنحية رئيس الوزراء.

تم وضع مسودة خطة للاستجابة لانعدام الأمن الغذائى فى الفترة من أبريل/ نيسان إلى سبتمبر/ أيلول 2008 من قبل مجموعة عمل وطنية (www.cnsahaiti.org) بدعم من المجتمع الدولى. وتضع هذه الخطة الخطوط العريضة لثلاثة إجراءات ذات أولوية يتم تطويرها استجابة للأزمة: (1) الأعمال ذات العمالة الكثيفة؛ (2) إعادة إحياء الإنتاج الزراعى؛ (3) إيصال المعونات الغذائية. وأما المحور الثانى فيحدد إجراءات مثل توزيع المدخلات الزراعية، والبذور والأسمدة المدعومة، وإعادة إعمار نظم الري ومساعدة المزارعين فى الإنتاج وتسويق المنتجات. وجميع هذه الأمور مدرجة فى عمليات الصندوق الجارية وسيتم تمويلها منها.

وتشير خطة الاستجابة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمى هما الجهتان المسؤولتان عن تنسيق وتعبئة المجتمع الدولى دعماً لتنفيذ الخطة. وناشدت منظمة الأغذية والزراعة مساعدة وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية على توزيع بذور محسنة للذرة والفاصوليا فى المناطق الأشد تضررا بأمطار وفيضانات عام 2007.

وقد استكمل الصندوق مؤخرا مناقشات برنامجه للفرص الاستراتيجية القطرية فى هايتى فى مطلع عام 2008. وعلى ضوء حجم الأزمة، فقد يكون من الضروري إعادة مواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع أشد احتياجات القطر إلحاحا، وإعادة تقدير جدوله الزمنى (من المخطط عرض البرنامج على المجلس التنفيذي فى سبتمبر/ أيلول 2008).

وينظر الصندوق فى إعادة تخصيص ما بين 10–15 مليون دولار أمريكى من القروض الحالية لهايتى للبذور والأسمدة والأنشطة المتعلقة بها بغرض تعزيز الإنتاج الزراعى استجابة للأزمة الراهنة. وستشكل مشروعات الصندوق جسرا للوصول إلى خطة لتنمية زراعية أكثر استدامة فى البلد على المدى المتوسط والأطول.

رابعا- استجابة الصندوق لارتفاع أسعار الأغذية

جهد منسّق وعلى نطاق المنظومة ككل

27- يقرّ الصندوق بأنّ لارتفاع أسعار الأغذية والسلع في الوقت الراهن آثار خطيرة وعميقة على السكان الريفيين الفقراء الذين يمثّلون مجموعته المستهدفة، وأنّ الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة ضروري للإسهام في حل مشكلة الجوع في العالم. غير أنّه يقرّ أيضاً بأن المسألة ذات أبعاد أوسع، وتتطلب مجموعة من السياسات والاستثمارات على المستوى العالمي والإقليمي والقطري.

28- على المستوى العالمي، لا بدّ من وجود استجابة منسقة تنسيقاً كاملاً من المجتمع الدولي من أجل: (1) تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة؛ (2) تمكين الفقراء والضعفاء من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة إنتاجهم؛ (3) توفير شبكات الأمان للشرائح الأضعف من السكان؛ (4) تشجيع خيارات سبل المعيشة المستدامة للضعفاء من النساء والرجال والشباب؛ (5) تقديم الدعم الاقتصادي للبلدان الفقيرة المستوردة الصافية للأغذية؛ (6) وإحراز تقدّم في جولة محادثات الدوحة بشأن التجارة العالمية.

29- تتبوأ منظومة الأمم المتحدة موقعاً فريداً يمكّنها من أن تساعد في تحفيز هذا الجهد العالمي وتنسيقه. وبإمكانها أيضاً أن تساند البلدان النامية في التصدي لآثار ارتفاع الأسعار على أمنها الغذائي، بمساعدتها على اغتنام الفرص التي تتيحها زيادة الطلب كي توسع حجم زراعتها وتكافح الفقر الريفي وتشجّع التنمية المستدامة.

30- وقد بدأ العمل بالفعل، إذ أطلق الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2008 "فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية" وهي تعكف على وضع إطار عمل شامل لضمان أن تكون الجهود الدولية المبذولة للتصدي للأزمة جيدةَ التخطيط والتنسيق.

31- تتمثل استجابة الصندوق للأزمة الغذائية الحالية في مساعدة مجموعته المستهدفة على بناء قدراتها للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية. وتسترشد هذه الاستجابة بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010، وتندرج ضمن الهدف الشامل المتمثل في تمكين السكان الريفيين الفقراء من زيادة دخلهم وأمنهم الغذائي.

32- ونظراً لأزمة ارتفاع أسعار الأغذية الراهنة، تتمثل أولوية الصندوق في دعم استجابة صغار المزارعين لها. ويتم القيام بهذا العمل ضمن سياق الاستجابة العالمية، وينخرط الصندوق انخراطاً تاماً مع شركائه في توفير الدعم اللازم للتغلب على الأزمة الراهنة. فهو يشارك في فرقة العمل الرفيعة المستوى المذكورة، وأعارها أحد موظفيه إلى أنّ تنهي أعمالها. ويعمل الصندوق مع شركائه الآخرين ومع الجهات المانحة ووكالات للتنمية الزراعية في البلدان النامية. كما يشارك في المناقشات مع الحكومات والجهات المانحة بغية توفير حل هيكلي طويل الأجل لهذه المشكلة الهيكلية.

33- الشراكات والملكية القطرية ضروريتان للنجاح في معالجة الأزمة الراهنة. ضمن الإطار الاستراتيجي، تركّز أهداف الصندوق بوضوح على ضمان وصول السكان الريفيين الفقراء بصورة أفضل إلى التنظيم والمهارات التي تلزمهم كي يستفيدوا من:

(1) الموارد الطبيعية، ولا سيما الوصول الآمن لموارد الأراضي والمياه، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وممارسات المحافظة عليها؛

(2) تقنيات زراعية محسنَّة وخدمات الإنتاج الفعالة؛

(3) مجموعة واسعة من الخدمات المالية؛

(4) أسواق شفافة وتنافسية للمدخلات والمنتجات الزراعية؛

(5) فرص العمل وتنمية المشروعات الريفية غير الزراعية؛

(6) عمليات وضع السياسات والبرامج المحلية والقطرية.

برنامج جديد للأمن الغذائي في بنن

تم تطوير برنامج جديد خاص بالأمن الغذائي ضمن برنامج جار في بنن بما مقداره 3 ملايين دولار أمريكي.

واستجابة لطلب تقدم به رئيس جمهورية بنن، تمكن الصندوق من إعادة برمجة قرض قائم مخصص لبرنامج دعم التنمية الريفية لتقديم مساعدة سريعة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة للحراثة الممكننة حيثما كان ذلك ضرورياً، ولإعادة تنظيم الأراضي المنخفضة، ولتطوير وحفر الآبار، وتدريب مزارعي الذرة والأرز على أحسن الممارسات وشراء الآلات والمعدات الصغيرة. وتصل التكلفة الإجمالية لهذه العملية إلى 0.7 مليون دولار أمريكي.

الميزة النسبية للصندوق

34- تكمن الميزة النسبية للصندوق، وكما جاء في الإطار الاستراتيجي للفترة 2007–2010، في خبرته الواسعة وسجله الحافل. ومن المجالات الواسعة التي يتمتع الصندوق بميزة نسبية فيها:

(1) العمل مع شركائه – أي الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والمجتمع الإنمائي الدولي – من أجل وضع وتنفيذ المشروعات والبرامج المبتكرة والسليمة والتي تستجيب للعوائق والأولويات الخاصة التي يحددها السكان الريفيون الفقراء والضعفاء والمهمشون، والتي تمكّنهم من زيادة إنتاجهم الزراعي وأمنهم الغذائي ودخلهم. وتركزّ جهود الصندوق تركيزاً خاصاً على النساء، وعلى السكان الأصليين في بعض المناطق.

(2) تمكين السكان الريفيين الفقراء من الرجال والنساء عن طريق بناء المهارات والمعارف والثقة لديهم، وتعزيز قدرة منظماتهم على تحقيق فوائد ملموسة لأعضائها، والتأثير على العمليات السياساتية التي تؤثر عليهم.

(3) استخلاص الدروس من تجارب المشروعات التي يمولها واستخدام المعرفة كأساس للانخراط في حوار مع الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الدوليين. ومن خلال القيام بذلك، فهو يشجّع تكرار النهج الناجحة التي جربها وتوسيع نطاقها ويؤثر على السياسات والاستثمارات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية لدى الدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

المساعدة القصيرة الأجل

35- يقر الصندوق بضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة ومنسقة وشاملة، فبدون ذلك سيواجه ملايين الفقراء احتمال الانزلاق مجدداً إلى مستنقع الفقر المدقع.

36- يعمل الصندوق في معظم البلدان السبعة والثلاثين التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة على أنها الأكثر تضرراً اليوم من ارتفاع أسعار الأغذية. وهو يعمل مع حكومات هذه البلدان ومع الشركاء الآخرين بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي لضمان الاستجابة بفعالية وكفاءة لأزمة الغذاء العالمية.

37- على المدى القصير، أعلن الصندوق في أبريل/نيسان 2008 عن استعداده لإعادة تخصيص ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي من القروض والمنح الموجودة أصلاً من أجل تقديم دعم فوري للإنتاج الزراعي في العالم النامي، في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض مخزوناتها.

المساعدة المقدمة إلى اليمن

تستورد اليمن حوالي 85% من احتياجاتها الغذائية. وتعتبر الزيادات الهائلة في أسعار الأغذية في الأسواق الدولية وما يتبعها من زيادة في أسعار الأغذية محلياً مما يتجاوز قدرة الشريحة الأفقر من المجتمع اليمني (والتي تمثل أكثر من نصف عدد السكان) مسألة خطيرة. واستجابة لطلب تقدمت به الحكومة اليمنية، يخصص الصندوق مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لتمكين الأسر الزراعية من زيادة إنتاج وإنتاجية الأغذية ضمن الموسم المحصولي القادم. ويتم تحقيق ذلك من خلال تسريع عملية توسيع المشروعات في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لليمن، بما في ذلك مثلاً التوزيع المعزز للأسمدة والبذور المحسنة في حزم استهلالية صغيرة يتم ربطها بالبرنامج الجاري، والحصول المعزز على الائتمان لأغراض الإنتاج الزراعي من خلال رسملة رابطات الادخار والائتمان الأقوى في البلد.

38- وستمكّن هذه الأموال المزارعين الفقراء من الحصول على المدخلات الأساسية مثل البذور والأسمدة، لمساعدتهم في الاستعداد للموسم الزراعي المقبل، ولوضع أساس لتحقيق زيادات مستمرة في الإنتاج في المواسم اللاحقة. وتُعتبر المساعدة من خلال هذه الأموال مختلفةً عن الإغاثة في حالات الطوارئ، والمعونة الغذائية، وشبكات الأمان الاجتماعي، ولكن يمكنها أن تصاحب وتستكمل التدابير التي يتخذها الشركاء الآخرون في حالات الطوارئ.

39- لغاية منتصف مايو/أيار 2008، قام الصندوق بمساعدة 14 بلداً في إجراء تقييمات أولية بشأن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية. كما أعاد برمجة مبالغ يزيد مجموعها عن 45 مليون دولار أمريكي أو حددّها لإعادة برمجتها. وتم إيفاد بعثات تقييم مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما حدّد الصندوق بعض البلدان من خارج قائمة منظمة الأغذية والزراعة التي تشمل سبعة وثلاثين بلداً اعتُبرت مرشحةً لإعادة البرمجة.

40- يعمل الصندوق على زيادة الإنتاج في الموسم الحالي في عدد من البلدان منها بنن، وكمبوديا، وكوت ديفوار، والجمهورية الدومينيكية، وغانا، وهايتي، وهندوراس، وكينيا، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيكاراغوا والفلبين، وسيراليون، واليمن. ويقدّم الملحق بهذه الوثيقة عرضاً موجزاً لأعمال الصندوق.

الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل

41- رغم إقرار الصندوق بضرورة الاستجابة الفورية القصيرة الأجل، يركز موقفه الاستراتيجي وميزته النسبية على ردم الهوة بين الاستجابة لحالات الطوارئ والحلول المتوسطة والطويلة الأجل التي تعمل

على بناء القدرة لدى السكان الفقراء لمواجهة مثل هذه الأزمات. وقد أضحت مهمته أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى.

42- يضطلع الصندوق بدور حاسم في الاستجابة الدولية الساعية إلى الاستثمار في 450 مليون مزرعة من المزارع الأسرية الصغيرة (يعيش فيها نحو مليارين من الفقراء) لتمكينها من زيادة إنتاجها وإنتاجيتها. وتسهم هذه المزارع الصغيرة إسهاماً بالغ الأهمية في قدرتنا على إطعام كوكبنا.

43- سيواصل الصندوق، على المدى المتوسط والطويل، تعزيز فعاليته الإنمائية وتوسيع نطاق استثماراته في الزراعة لتوفير الدعم الكافي من أجل تحقيق إنتاج زراعي مستدام لضمان الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية والقضاء على الأسباب الجذرية للجوع. وهو يسترشد في عمله هذا بإطاره الاستراتيجي. وسيكون بمقدور الصندوق الجديد بعد إصلاحه ومن واجبه أن يوسّع نطاق عملياته بسرعة وفعالية أكبر لمساعدة الملايين من السكان الريفيين الفقراء والجياع على الإفلات من براثن الفقر.

44- يجب أن لا تأتي حلول الاستجابة الفورية على حساب العمل الطويل المدى والأمن الغذائي المستدام. ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ من خلال زيادة مطردة في الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية في جميع جوانب دورة الإنتاج وتعزيز الحوار مع مَن هم في الميدان، أي مع السكان الريفيين الفقراء أنفسهم ومجتمعاتهم المحلية ومنظماتهم.

45- والبحوث الزراعية هي حجر الزاوية للتنمية الزراعية وأحد محركاتها. ويشارك الصندوق في رعاية الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وهو أحد مصادر تمويلها. وقد ساهم الصندوق في تطوير ونشر تقنيات جديدة و/أو محسَّنة عملت أو تعمل على إعادة تشكيل إنتاج المحاصيل في البلدان النامية. ويتمتع الصندوق بوضع استراتيجي يمكّنه من أن يسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد حلول طويلة الأجل لزيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.

46- ويتفق الصندوق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[7] في أنه "لا بدّ من معالجة ما لحق بالزراعة في البلدان النامية من إهمال في العقود الأخيرة، ومن القيام بزيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة بغية تحقيق نمو كبير في الإنتاجية والدخل الصافي لصغار المزارعين." ويتمشى ذلك بوضوح مع الإطار الاستراتيجي للصندوق واستجابته المتوسطة والطويلة الأجل للأزمة الغذائية الحالية.

[7] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، مسودة مذكرة قضايا للاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أزمة الغذاء العالمية. نيويورك.

موجز لإجراءات/ خطط الصندوق المتعلقة بالتصدي لارتفاع أسعار الأغذية

(30 يونيو/حزيران 2008)

العدد	البلد	إجراءات/خطط الصندوق	الشركاء	التكاليف الكلية
	آسيا والمحيط الهادي			
01	كمبوديا	المناقشات جارية مع وزارتي الزراعة والمالية لتمديد تاريخي الإنجاز والإغلاق الحاليين وذلك بهدف إعادة تنشيط المكون الزراعي في القرض لمساعدة أكثر الأسر عرضة وضعفا في المحافظتين للاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية	حكومة كمبوديا	لم يتم حساب التكاليف بعد
02	الفلبين	المناقشات جارية مع الحكومة بشأن مبادرة جديدة لدعم إمدادات المدخلات وتوزيعها. وقد تم إيفاد بعثة لتقصي الحقائق مع الشركاء. ويجري الآن تصميم برنامج لتعزيز الإنتاج السريع للأغذية	حكومة الفلبين، صندوق التنمية الآسيوي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي	16–18 مليون دولار أمريكي
	أمريكا اللاتينية والكاريبي			
03	الجمهورية الدومينيكية	يتم تصميم مشروع للتنمية الريفية والأمن الغذائي مع وزارة الزراعة، مع التركيز على توفير المساعدة المالية والتقنية لتعزيز سلاسل القيمة الخاصة بالحبوب الأساسية (الفاصولياء والأرز) والبن والكاكاو والموز العضوي	حكومة جمهورية الدومينيكان	قد تصل إلى 20 مليون دولار أمريكي
04	هايتي	يتم تصميم أنشطة فورية لتعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إتاحة البذور والأسمدة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. وبالفعل فقد استكملت بعثة التقدير	حكومة هايتي، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، البنك الدولي	10–15 مليون دولار أمريكي
05	هندوراس	تم توفير موارد إضافية لدعم المنتجين على نطاق صغير لزيادة إنتاج الحبوب الرئيسية، بما فيها الذرة والأرز والفاصوليا والدخن	حكومة هندوراس	2.3 مليون دولار أمريكي
06	نيكاراغوا	تم توفير موارد إضافية لدعم المنتجين على نطاق صغير لزيادة إنتاج الحبوب الرئيسية، بما فيها الذرة والأرز والفاصوليا والدخن	حكومة نيكاراغوا	1.2 مليون دولار أمريكي
	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا			
07	اليمن	تم تسريع مشروع ذمار لتمويل التوزيع المعزز للأسمدة والبذور المحسنة في حزم استهلالية صغيرة، وتعزيز الحصول على الائتمان للموسم 2009/2008	الحكومة اليمنية	1.5 مليون دولار أمريكي
	أفريقيا الغربية والوسطى			
08	بنن	تم إدماج مكون فرعي مخصوص للأمن الغذائي ضمن برنامج مساندة التنمية الريفية في خطة عمل وميزانية العام 2008 لتحفيز الإنتاج	حكومة بنن	المكون المالي 0.7 مليون دولار أمريكي، في حين أن التكاليف الإجمالية 3 ملايين دولار أمريكي

العدد	البلد	إجراءات/خطط الصندوق	الشركاء	التكاليف الكلية
09	كوت ديفوار	يتم توفير المساعدة في تنفيذ خطة تدخل للطوارئ للفترة 2008–2009 لإنتاج المزيد من الأرز من خلال تعزيز حصول المزارعين على البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات	حكومة كوت ديفوار مع المشروع الوطني للأرز ومنظمة الأغذية والزراعة	3 ملايين دولار أمريكي
10	غانا	يتم الإعداد لمبادرة ريادية سريعة لتحسين فعالية الشراكات العامة–الخاصة في إنتاج الذرة مع إمكانية تعاقبها مع الصويا	حكومة غانا، مع شركة الأسمدة النرويجية وشركتان كبيرتان لتجهيز الذرة وهما Wienco وAQUAFARMS	منحة صغيرة للمشاركة في تمويل مبادرة الشراكات الخاصة العامة بما يعادل 0.2 مليون دولار أمريكي
11	موريتانيا	يدعم البرنامجان الجاريان زيادة الإنتاج الزراعي من قبل السكان الريفيين الفقراء ولصالحهم. وقد تم إجراء إعادة تخصيص محددة دعما لبرنامج التدخل الحكومي الخاص بأسعار الأغذية (أبريل/نيسان – سبتمبر/أيلول 2008) من خلال شراء وتوزيع البذور والمدخلات الزراعية، وإنشاء مصارف الحبوب	حكومة موريتانيا	0.3 مليون دولار أمريكي
12	سيراليون	يتم تعزيز إنتاج الأرز من خلال البرنامج الوطني للأرز لزيادة حصول المزارعين على البذور والأسمدة وغيرها من المدخلات، بهدف الحد من الضعف والهشاشة وتحسين الأمن الغذائي الأسري	حكومة سيراليون، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي وأيضا في سياق مبادرة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالارتفاع الحاد لأسعار الأغذية	لم يتم حساب التكاليف بعد
	أفريقيا الشرقية والجنوبية			
13	كينيا	تم توقيع اتفاقية مشتركة مع التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا ومصرف الأسهم لإنشاء نافذة ائتمانية بما يعادل 50 مليون دولار أمريكي للقروض الخاصة بالمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة لتوريد المدخلات بغرض تحفيز الإنتاج الزراعي. وكذلك يتم توفير الدعم لتعزيز إمدادات المدخلات في العديد من البرامج الموجودة أصلا	حكومة كينيا، التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا ومصرف الأسهم	لم يتم حساب التكاليف بعد
14	موزامبيق	يتم توفير الدعم لبناء قدرات الأعمال الخاصة بإمدادات المدخلات، ومتابعة بعثة مشتركة (منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) لتحديد الحلول لأزمة الغذاء على المدى القصير والمتوسط	حكومة موزامبيق والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا	لم يتم حساب التكاليف بعد